

الحلقة (٥)

لا زال الكلام موصول في المصطلح كما تقدم، ووصل بنا الحديث إلى طرق التحمل وصيغ الأداء. **والتحمل كما أسلفنا:** من قبل هو طلب الحديث وأخذ الحديث، والأداء هو إعطاؤه وبذله، والصيغ معناها الألفاظ التي يؤدي بها الحديث، من قولهم أخبرنا، حدثنا، أنبأنا، ونحو ذلك هذه هي الصيغ أو الألفاظ التي يؤدي بها الحديث.

فطرق تحمل الحديث ثمان طرق نذكرها إجمالاً ثم نأتي إليها تفصيلاً:

- | | |
|------------------------|----------------------|
| ١. السماع من لفظ الشيخ | ٢. القراءة على الشيخ |
| ٢. الإجازة | ٤. المناولة |
| ٥. الكتابة | ٦. الإعلان |
| ٧. الوصية | ٧. الوجداء |

هذه ثمان طرق يُتحمل بها الحديث وبلا شك بأنها تتفاوت قوة وضعفاً، فمنها القوي ومنها الهزيل الضعيف، ومنها ما بين ذلك، ويأتي الكلام الآن مفصلاً عن كل طريقة على حده.

الطريقة الأولى وهي طريقة السماع:

والمقصود بها السماع من لفظ الشيخ، ومعنى ذلك أن يقرأ الشيخ والطالب يسمع، الشيخ المحدث يقرأ والطالب يسمع، سواء كان الشيخ يقرأ من كتابه أو من حفظه، وسواء سمع الطالب فحفظ أو سمع فكتب، هذه يسمونها طريقة السماع، أي السماع من الشيخ، هذه الطريقة يعتبرها جماهير العلماء هي **"أعلى أقسام طرق التحمل"** ونقول جماهير لأن هناك من يقدم القراءة عليه، لكن الذي يظهر والله أعلم أن هذه هي الأولى وهي الأقوى، أن يحدث الشيخ والطالب يسمع منه، سواء الطالب سمع وحفظ أو سمع وكتب الأمر فيه سواء.

أما ألفاظ الأداء فشاع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، وصار ألفاظ الأداء على ما ذكره العلماء لكل طريقة من طرق التحمل لفظ يؤدي بها الحديث التي تحمله تلك الطريقة، أما قبل أن يشيع هذا التخصص فكان يجوز للسامع من لفظ الشيخ أن يقول في الأداء: سمعت أو حدثني أو أخبرني أو أنبأني أو قال لي أو ذكر لي، كل ذلك كان يقوله، وهو في السماع لوحده، أما بعد أن خصص وشاع التخصص بعد ذلك فصار على النحو التالي:

إذا كان التلميذ سمع من شيخه على ما تقدم من ذكره، الشيخ يحدث والتلميذ يسمع فاصطلاحهم لها أو ما شاع من التخصص من الألفاظ للأداء في هذه الطريقة من التحمل أن يقول الراوي بعد ذلك **سمعت**، أو يقول **حدثني**، فصارت عندهم معلومة إذا قال الراوي سمعت معنى ذلك أنه سمعه من شيخه، أو قال **حدثني** فهي كذلك سمع من شيخه، فإذاً اللفظتان تفيدان معنى السماع من الشيخ،

على ما تبين.

إذا كان تحمله بطريق القراءة -فسوف يأتي بيان طريق القراءة- صار اللفظ الذي يؤديه لهذه الطريق قوله أخبرني.

ولالإجازة استعملوا كلمة أنبأني بالأداء، إذا صار التحمل بالإجازة كما سيأتي سيكون الأداء لها أنبأني. أما إذا كان السماع للمذاكرة وهم يفرقون بين سماع المذاكرة وسماع التحديث، فسماع التحديث يأتي كل من الشيخ و التلميذ مستعد، محضراً لكل ما يحتاج إليه، فهذا يسمونه مجلس تحديث، أما المذاكرة فربما تكون أحياناً لجزئية في الحديث في متنه أو في إسناده ولا يتطرق للبقية، فلذلك يفرقون بين الأمرين فيمن سمع في مجلس تحديث وفيمن سمع في مجلس مذاكرة، فإذا كان سمع منه في مجلس مذاكرة فيقول (قال لي) أو (ذكر لي)، فهو إذا قال هذه اللفظ يعلم السامع بأنه ما كان مجلس تحديث إنما سمع ذلك في مجلس مذاكرة، وكما قلت يفرقون بين مجلس المذاكرة ومجلس التحديث، إذاً اللفظ المستعمل في الطريقة الأولى التي هي طريقة السماع أن يقول سمعت أو يقول حدثني.

الطريقة الثانية من طرق التحمل وهي (القراءة) ومعناها القراءة على الشيخ، والبعض يسميها طريقة العرض، وكلاهما بمعنى واحد، ومعنى ذلك أن يكون الطالب هو الذي يقرأ والشيخ يسمع. يعني عكس ما تقدم في الأولى.

في الأولى الشيخ هو الذي يقرأ، والطالب يسمع، هنا الطالب هو الذي يقرأ والشيخ يسمع، وسواء قرأ الطالب أو قرأ غيره وهو يسمع الأمر واحد، يعني ما كل الحاضرين يقرؤون في وقت واحد، واحد يقرأ والبقية يسمعون بما فيهم الشيخ، الشيخ يسمع معهم فيقرأ أو يصحح، وسواء كانت القراءة من حفظ أو من كتاب، وسواء أيضاً كذلك الشيخ يتبع مع الطالب من حفظه أو في كتابه الأمر واحد، على ما تقدم أيضاً في الصورة التي هي طريقة السماع، فطريقة القراءة وطريقة العرض على الشيخ أن يكون الطالب هو الذي يقرأ الأحاديث، سواء من حفظه أو من كتاب بين يديه، والشيخ يسمع من الطالب فيقرأ أو يصحح، فهذه تسمى طريقة القراءة على الشيخ أو طريقة العرض على الشيخ، يعني يعرض ما لديه على شيخه.

حكم الرواية بهذه الطريقة الذي تحمل بهذه؟

بلا شك هي طريقة صحيحة من تحمل بهذه الرواية بلا خلاف وهي طريقة قوية أيضاً، إنما خلاف العلماء في تقديمها على السماع أو تأخرها عنه، فالبعض يقدم طريقة القراءة على السماع فيقول هي أقوى، والبعض يقدم السماع على القراءة ويقول هي أقوى، والذي يظهر والله أعلم: أن السماع لعله يكون فيه نوع من الثبوت، وإن كانت هذه أيضاً فيها تثبت بلا شك، لكن ربما تكون تلك أقوى، فإذا أقوال العلماء في رتبها نقول في حكمها: صحيحة بلا خلاف، وقوتها: بلا خلاف قوية، ولكن الخلاف في تقديمها على السماع أو تأخرها عنه.

القول الأول: قال أنها مساوية للسمع يعني طريقة التحمل بالسمع أو بالقراءة متساويتان ولعل هذا مروي عن الإمام مالك والإمام البخاري ومعظم علماء الحجاز والكوفة.

القول الثاني: أنها أدنى من السمع، أي أقل رتبة من السمع فالسمع تكون هي الأولى، وهذا مروي عن جمهور أهل المشرق، وكما أسلفت لعله فيما يظهر والله أعلم أن طريقة السمع فيها من الثبوت ما يكون أليق بهذا والله أعلم، وإن كانت القراءة بلا شك قوية كما تقدم.

القول الثالث: أنها أعلى من السمع وهذا مروي عن أبي حنيفة وابن أبي ذيب ورواية عن الإمام مالك مع أن قول الإمام مالك قد تقدم معنا أنه مع أصحاب القول الأول، الذين يقولون أنهما متساويتان، من حيث القوة: هي بلا شك قوية، من حيث الصحة: صحيحة، من حيث الترتيب كما تقدم الكلام على ذلك، ولعله كما قلنا لو قدمنا السمع يكون أولى، ومن قال بينهما مساواة فلعل ذلك لا يبعد بعيداً، من قال متساوية أو متساويتين كذلك قوله له اعتباره والله أعلم.

نأتي إلى ألفاظ ما يؤدي به الحديث لمن سمع بطريقة القراءة أو العرض على الشيخ، ما هي الألفاظ التي يستعملها؟ الأحوط في أداء الحديث لمن تحمل بهذه الطريقة أن يقول قرأت على فلان أو قرئ عليه وأنا أسمع، أن يقول قرأت على فلان أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به، أي أجاز تلك الرواية أو أجاز ذلك الحديث أنه لم ينكر عليه.

ولكن تجوز الرواية لهذه الطريقة بعبارات السمع لكنها تكون مقيدة، فيقول الراوي عندما يروي: (حدثنا قراءة عليه) فعندما يقول حدثنا أو حدثني هذه كما تقدم معنا بطريقة السمع، لكنه في هذه الحالة لو أراد أن يستعمل هذه العبارة فيقول حدثني أو حدثنا لا بد أن يقيد من أجل ما صار عليه من تخصيص، ومن اصطلاح بين العلماء، وفهمهم لهذه الألفاظ، أنهم يفهمون بهذه الألفاظ الطريقة التي تحمل بها الراوي، فكونه قال الراوي (حدثنا) فهذه سماع، أما قوله حدثني أو (حدثنا قراءة عليه) خلاص انتهى، تغير من السمع إلى القراءة، وصارت واضحة، أو كذلك (سمعت منه قراءة عليه) أو ما شابه ذلك فهذه تصح ألفاظ السمع مقيدة، وإلا الأحوط في ذلك أن يقول (قرأت على فلان) أو (قرئ عليه وأنا أسمع).

هناك قول آخر وشاع عند كثير من المحدثين إطلاق لفظ (أخبرنا) فقط دون غيره، فيقول (أخبرنا)، إذا سمع الحديث أو تحمل الحديث بطريقة العرض أو القراءة على الشيخ أن يقول (أخبرنا)، فتصح هذه لوحدها أن يقول أخبرنا، مع أن كما تقدم الأحوط أن يقول (قرأت عليه أو قرئ عليه وأنا أسمع) ولو قال (أخبرنا) صار هذا مصطلح ومعلوم عندهم أنه بهذه الطريقة، أما إذا خرج عن هذه الأمرين وله أن يستعمل (حدثنا أو حدثني) ولكنها مقيدة بالقراءة فيقول (حدثني قراءة عليه) ونحو ذلك، بهذا انتهينا من الطريقة الثانية من طرق التحمل وصيغ الأداء لهذه الطريقة.

الطريقة الثالثة: الإجازة

معناها: الإذن بالرواية لفظاً أو كتابة، أن يأذن الشيخ للتلميذ أن يروي هذا، هذه يسمونها إجازة، وصورتها أن يقول الشيخ لأحد طلابه: (أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري) مثلاً، يعني هذا الشيخ عنده صحيح البخاري بإسناده، له أسانيد إلى البخاري، فإذا أجاز لتلميذه أن يحدث عنه بصحيح البخاري عن طريق ذلك الشيخ، وأما الإجازة فلها أنواع كثيرة، نذكر بعضها على النحو التالي:

النوع الأول: أن يجيز الشيخ مُعينا لمُعِين، معيناً أي: كتاب معين أو حديثاً معيناً، لشخص معيناً، فيقول أجزتك صحيح البخاري كما تقدم، أي أذنت لك بالرواية عني أي تحدث عني بصحيح البخاري، فإذا أجاز شخص معيناً بكتاب معين وهو صحيح البخاري، وهذا النوع أعلى أنواع الإجازة المجردة عن المناولة، سيأتي معنا إن شاء الله تعالى المناولة، قد تكون مناولة مقرونة بالإجازة، هذه أعلى أنواع الإجازة، أما هذا الكتاب أجزت لك أن تحدث عني بهذا الكتاب، هذه مناولة، فإذا كان فيها مناولة فهذه أعلى أنواع الإجازة التي هي إجازة معين لمعين.

النوع الثاني: أن يجيز معينا لغير معين، يجيز شخصاً أحد تلاميذه أو أن يجيز شخص آخر من طلبة العلم لديه يُجيز له أن يحدث عنه بأحاديثه، ما عيّن كتاب معين ولا حديث بذاته، وإنما قال (أجزتك رواية مسموعاتي) أجزتك: شخص معين، مسموعاتي: ما تعين، المسموعات كثيرة، فإذا هذا إجازة معين بغير معين.

النوع الثالث: أن يجيز غير معين بغير معين هنا ما حدد شخصاً بذاته، ولا حدد حديثاً بعينه أو كتاباً بذاته، يقول مثلاً (أجزت أهل زماني برواية مسموعاتي) ما حدد شخصاً معيناً أبداً كل أهل زمانه لهم هذه الإجازة، فما عين الشخص ولا عين الكتاب، فكلاهما غير معينين في هذه الصورة.

النوع الرابع: أن يجيز بمجهول أو لمجهول، فمثلاً يقول: (أجزتك كتاب السنن) وهنا قد يكون هذا الشيخ عنده عدد من هذه الكتب يرويها بأسانيده من كتب السنن فيقول (أجزتك كتاب السنن) أي من كتاب السنن؟ ما عين، هذا مجهول، هذا يعتبرونه مجهولاً لأنه لم يحدد كتاباً بعينه من السنن، عنده سنن كثيرة من كتب السنن، فلذلك يقولون هذا مجهول أجاز بمجهول.

أو يقول أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي مثلاً أن يحدث بكتابي كذا، لكن محمد بن خالد الدمشقي نجد أن هذا الاسم اشترك فيه أكثر من واحد، فمن منهم؟ لا ندري هذا مجهول، إذاً أجاز مجهولاً هنا، وفي الصورة الأولى أجاز لمجهول، يعني عندما قال (أجزتك بكتاب السنن) وعنده أكثر من كتاب في السنن فهذا أجاز لمعين لكن الكتاب مجهول، وهنا العكس، يعني قد يكون يجيز بمجهول في الأمرين أو يجيز بمجهولاً لمعين، فيقول: أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي كما تقدم أن يروي عني كتاب كذا مثلاً، أو مسموعاتي وما شابه ذلك، فإذا هنا أجاز لمجهول لأن محمد بن خالد الدمشقي اسم اشترك فيه أكثر من واحد ولم يتميز لنا، فلذلك قالوا هذا مجهول.

النوع الخامس: إجازة لمعدوم ومعناه يجيز لشخص لم يكن موجوداً في الحياة حال الإيجاز، لا يزال لحد الآن في عالم الانتظار الله أعلم يأتي أو لا يأتي، فهذا المعدوم قد يكون تبعاً لموجود في حين الإجازة، وقد يكون غير تابع، يعني معدوم ومستقل لذاته، يعني الإجازة له لوحده مثلاً، فعلى الصورة الأولى أن يكون تبعاً لموجود كأن يقول الشيخ (أجزت لفلان ولمن يولد له أن يحدث عني بكذا) أجزت لفلان شخصاً معيناً، ولمن يولد هذا معدوم إلى الآن ما جاء من يولد، فإذا هذه الطريقة أو هذه الصورة إجازة لمعدوم، لكن هذا المعدوم في هذه الصورة كان تابعاً لموجود، قد يكون المعدوم مستقلاً كأن يقول أجزت لمن يولد لفلان هو ما أجاز لفلان الموجود حالياً لا، هو أجاز لولده الذي لم يأت بعد، أجزت لمن يولد لفلان أن يحدث عني بكذا، فإذا أجاز لمعدوم، وطبعاً هذا النوع يعني قد يقول القائل يعني ما الحامل على هذا الإنسان إذا أراد أن يجيز فيجيز لحي أو يجيز لموجود أما أن يجيز لمعدوم لم يأت! لكن عموماً هذا قد يكون وقد يقع والله أعلم.

نأتي إلى حكم الإجازة هل طريقة التحمل بالإجازة صحيحة أو غير صحيحة؟

المسألة فيها خلاف، لكن الذي يظهر والله أعلم من أقوال العلماء ولعل وهو ما عليه جمهور العلماء واستقر عليه العمل: جواز الرواية والعمل بها وخصوصاً الأقسام الأولى منها، لأن من العلماء من شدد في الأقسام الأخيرة بالذات حتى ممن قَبِل الأقسام الأولى شدد في الأخيرة منها، فالذي عليه جمهور العلماء: جواز العمل بهذه الطريقة والرواية بها، في حين أبطلها جماعات من العلماء، وأما بقية الأنواع يعني بعد النوع الأول فالخلاف فيها أشد، نقول النوع الأول أن يجيز معين لمعين هذا قول الجمهور قبلوها، ومنهم من ردها جميعاً الأولى والتي تليها من باب أولى، لكن هناك جمهور العلماء قبلوا هذه الطريقة وأجازوا العمل بها، التي هي القسم الأول وهو أن يجيز الشيخ معيناً لمعين، وأما بقية الأنواع فالخلاف فيها أكثر والانتقاد عليها أشد كما أسلفت.

أما ألفاظ الأداء لهذه الطريقة فألفاظ الأداء لها: الأولى أن يقول الراوي (أجاز لي فلان) وهذا صريحة في الإجازة، أو يقول بعبارة السماع والقراءة على الشيخ مقيدة بعبارة السماع حدثني وسمعت وألفاظ القراءة أخبرني، فهنا تصح هذه لكن مقيدة فيقول: (حدثنا إجازة) أو (أخبرنا إجازة) فلا بد من التقييد، أما الإطلاق فلا يحدث به، والمتأخرون كان لهم اصطلاح في ذلك كأن يقول (أنبأنا) فإذا قال (أنبأنا) علموا أنه إنما تحمل ذلك بطريق الإجازة، وصار مصطلحاً معروفاً عندهم، فهذه ألفاظ الأداء التي يؤدي بها الحديث الذي تحمله صاحبه بطريق الإجازة، فإما أن يقول وهذا هو الأولى: أجاز لي فلان، هذا واحد من الألقاب وهو أصرح في هذا الباب، أو أن يأتي بعبارة السماع والقراءة لكن مقيدة ما يطلقها ما يقول حدثنا ويسكت، أو حدثني ويسكت لا، حدثني إجازة، كذلك في لفظ القراءة أو أداء القراءة أخبرنا فما يقول أخبرنا ويسكت أو أخبرني ويسكت لا، أخبرني إجازة أو أخبرنا إجازة، فلا بد أن يقيد.

أما الاصطلاح الذي جرى عليه المتأخرون فهو أن يقول أنبأنا، فإذا قال أنبأنا صار معروفاً عند من يسمع بأن هذا الراوي تحمل هذا الحديث عن طريق الإجازة وأنه لم يكن بطريقة السماع ولا بطريقة القراءة على الشيخ، بهذا نكون أيضاً فرغنا من هذه الطريقة الثالثة من طرق التحمل وهي: الإجازة، وقلنا أن أعلاها والتي عليها جمهور المحدثين قبولها: أن يجيز الشيخ معيناً لمعين، أما ما عدا ذلك فهي دون ذلك.

الطريقة الرابعة: هي المناولة

وهي معروفة من الاسم ما أطلق عليه المناولة فيها أخذ وعطاء، يعني الشيخ يناول التلميذ كتاباً أو حديثاً أو ملزمة أو جزءاً أو ما إلى ذلك، وسيأتي معنا بأنها قد تكون مناولة من غير إجازة، وقد تكون مقرونة بإجازة، إنما فيها مناولة، هو أعطاه ذلك الكتاب أو ذلك الجزء أو ذلك الحديث.

والمناولة لها نوعان

النوع الأول: أن تكون مقرونة بالإجازة وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقاً، وقد تقدمت الإشارة في نوع الإجازة أن الإجازة إذا صارت مقرونة بالمناولة فهي أقوى وأعلى.

ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه ثم يقول له (هذا روايتي عن فلان فاروه عني) ثم يترك الكتاب معه سواء تمليكاً له أو إعارة لينسخه، يعطيه الكتاب إما ليملكه أو يبقى عند هذا الطالب لينسخه، فإذا نسخته أعاد الأصل لشيخه، فإذا أعطاه كتاباً وأجاز له الرواية به فهذه مناولة وإجازة.

النوع الثاني: مناولة مجردة من الإجازة وصورتها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتصراً على قوله: (هذا سماعي) يعني الفرق بينه وبين النوع الأول أن في الأول إجازة وهنا لم يجزه، هذا مجرد مناولة فقط ولم يجز له أن يحدث به، فهذا الفرق بين النوعين في هذا.